الأمم المتحدة

A/64/65

الجمعية العامة

Distr.: General
12 March 2009
Arabic
Original: English

**الجمعية العامة**

**الدورة الرابعة والستون**

البنود ٤٩ و ٥١ و ٥٢ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٨ و ٥٩ و ٦١ و ٦٢ و ١١٣ و ١٢٤ من القائمة الأولية*

**التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والمجالات المتصلة بهما**

**تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية**

**المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي**

**التنمية المستدامة**

**تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)**

**العولمة والاعتماد المتبادل**

**القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى**

**الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية**

**التنمية الزراعية والأمن الغذائي**

**التنمية الاجتماعية**

**متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية**

**القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى**

* A/64/50.

170309 170309 09-26387 (A)

## رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه نسخة من إعلان مسقط بشأن المياه الذي يتضمن الاستنتاجات والتوصيات التي اعتمدها المنتدى الوزاري الأول المعني بالمياه التابع لمجموعة الـ ٧٧ الذي عُقد في مسقط، سلطنة عمان، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

وأرجو ممتنا، باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الدورة الرابعة والستين للجمعية العامة، في إطار البنود ٤٩ و ٥١ و ٥٢ و ٥٤ و ٥٥ و ٥٦ و ٥٨ و ٥٩ و ٦١ و ٦٢ و ١١٣ و ١٢٤ من القائمة الأولية للبنود.

(توقيع) عبد المحمود عبد الحليم **محمد**
السفير، الممثل الدائم لجمهورية السودان
لدى الأمم المتحدة
رئيس مجموعة الـ ٧٧

## مرفق الرسالة المؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠٠٩ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

## إعلان مسقط بشأن المياه الذي اعتمده المنتدى الوزاري الأول المعني بالمياه التابع لمجموعة الـ ٧٧

اجتمعنا نحن الوزراء المسؤولين عن شؤون الموارد المائية في الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧، بمناسبة عقد منتدى مجموعة الـ ٧٧ الوزاري الأول المعني بالمياه في مسقط، سلطنة عمان، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩، واتفقنا على الاستنتاجات والتوصيات التالية:

١ - اعتُرف بالأهمية الحيوية للمياه في دعم بقاء الموائل والأنواع ووجود الإنسان. وأُكدت من جديد الأهمية الأساسية التي تكتسيها الموارد المائية والصرف الصحي في إحراز تقدم في جميع جوانب التنمية في بلدان الجنوب، وكذلك حقيقة أن تحسين وتشجيع إيجاد سُبل ميسورة للحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والري وإنتاج الطاقة الكهرمائية سيؤدي إلى إحراز تقدم جوهري في القضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وفقا للأهداف الإنمائية للألفية والإدارة المتكاملة للموارد المائية.

٢ - ورغم كثرة المؤسسات التي تعالج مسائل إدارة المياه، والمشاريع التي تعمل على تيسير الحصول على المياه، ما برح هناك بطء وتباين في ما أحرز من تقدم نحو بلوغ أهداف خفض عدد الأشخاص الذين لا يملكون سبل الاستفادة من مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الكافي إلى النصف.

٣ - وأُكدت التحديات الرئيسية المتمثلة في الافتقار إلى ما يلزم من قدرات وأموال وإرادة سياسية لتنفيذ القرارات وغيرها من الإجراءات التي أوصت بها مؤتمرات واجتماعات متعددة. ونعيد تأكيد وجود ما يلزم من معارف ومهارات وتكنولوجيات لإدارة الموارد المائية وتقديم خدمات المياه إلى الجميع دعما للتنمية.

٤ - ونؤكد أهمية تعزيز إقامة الشبكات اللازمة لمؤسسات البحوث والتنمية في مجال المياه والمعلومات، بحيث تكون مزودة بالتكنولوجيا الحديثة، في مراكز المعلومات الوطنية والإقليمية المعنية بالموارد المائية، المجمع على تأييدها.

٥ - وثمة حاجة إلى أن تقوم بلدان الجنوب باستكشاف سبل ووسائل جديدة فيما بينها من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية المتعلقة بالموارد المائية. كما تمس الحاجة إلى العمل بنشاط في كل من مجالي إدارة وتنمية الموارد المائية وبنيتها الأساسية بهدف زيادة سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة واستخدامها بفعالية وكفالة الأمن الغذائي لسكان البلدان النامية.

٦ - ونشجع البلدان النامية على التعاون على تعزيز الشراكات الاستراتيجية بهدف الإسهام في تبادل المعارف والابتكارات، ونقل التكنولوجيا لأغراض إيجاد سبل أفضل للاستفادة من تحسين الموارد المائية والصرف الصحي. ويجب بذل جهود خاصة لبناء القدرات العلمية والحفاظ عليها على كل من المستويين الفردي والمؤسسي؛ وتلزم موارد وشراكات إضافية بغرض إيجاد حلول علمية للتحديات المتعلقة بالمياه والاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية وضمان توافر المياه أمام البلدان النامية. وكجزء من إجراءات المتابعة، ينبغي اتخاذ عدد من الخطوات فيما يتعلق بتبادل الدراية العلمية والتكنولوجية فيما بين البلدان النامية، الذي من شأنه تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا في مجال تشجيع إعداد بيانات عن الموارد المائية، بما في ذلك ما يلي:

- المعرفة المتعلقة بإدارة الموارد المائية المشتركة
- تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال مهارات التفاوض وتقديم الخدمات الاستشارية التقنية في هذا المجال
- تشجيع تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة في سياق تنفيذ المشاريع التي تتناول الموارد المائية والصرف الصحي وإدارة البيئة
- مواءمة برامج البحوث مع الأولويات الإقليمية والوطنية والمسائل الناشئة
- تعزيز قدرات جمع البيانات المتعلقة بالمياه وبيانات الأرصاد الجوية ووضع بيانات جديدة لتحسين التقييمات
- دعم البحوث التي تستهدف تحسين الفهم العلمي الأساسي لإدارة الموارد المائية والصرف الصحي
- تحديد مصادر جديدة للتمويل تكون قادرة على زيادة الموارد المتاحة وتبادل الخبرة
- تحديد نهوج جديدة ترمي إلى توفير التمويل الإضافي اللازم لأغراض بناء القدرات والبنى الأساسية اللازمة للموارد المائية والري والصرف الصحي
- توفير قاعدة بيانات تفاعلية يمكن البحث فيها تضم العلماء والمراكز والخدمات بهدف تيسير وتشجيع تبادل المعلومات والتعاون بين الشركاء
- تشجيع التكنولوجيات الابتكارية الرامية إلى معالجة الآثار السلبية للكوارث المتصلة بالمياه مثل الفيضانات، والجفاف، والأعاصير، والتصحر، وتدهور مستجمعات مياه الأنهار، وتسرب مياه البحر إلى المياه الجوفية العذبة في المناطق الساحلية بسبب ارتفاع منسوب سطح البحر بفعل تغير المناخ والاحترار العالمي

٧ - ونشدد على ضرورة اتخاذ الإجراءات الضرورية، باستخدام البرامج العلمية بغرض توفير المياه النظيفة وتحسين الصرف الصحي لصالح المجتمعات والأسر المعيشية، بما يشمل:

- إدخال تحسينات على معالجة المياه وتوزيعها واستخدامها وإعادة استخدامها، مع مراعاة الأساليب والمعارف التقليدية حسب الاقتضاء
- اتِّباع نهوج الإدارة المتكاملة للموارد المائية لأغراض الاستخدام المستدام، بما في ذلك حماية الموارد المائية الجوفية، بالإضافة إلى تقليل أثر استخدام مبيدات الآفات والأسمدة والتلوث الصناعي
- رُحب على نطاق واسع باستعمال الأساليب الابتكارية في جمع المحاصيل والتخزين وإعادة التدوير، بما في ذلك الابتكارات الرامية إلى خفض تكاليف إزالة الملوحة، ومعالجة المياه المستخدمة في الزراعة والصناعة والمياه المستعملة وإعادة تدويرها، فضلا عن التكنولوجيات المتعلقة بتوفير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة باستعمال المياه والطاقة الشمسية والرياح
- أُيد بشكل ساحق الفعالية في عمليات الصرف الصحي وفي تدريس مناهج عن المياه والصرف الصحي في التعليم الأولي والثانوي والعالي

٨ - ونعترف بأهمية التكنولوجيا الأحيائية وما يرتبط بها من صناعات الطاقة الكهرمائية المستعملة في الري، وما يوفرانه من إمكانات هائلة في مجال القضاء على الفقر، وإحراز التقدم التكنولوجي، والتنمية الصناعية، وتحسين الصحة.

٩ - ونؤكد أهمية الاستجابة للشواغل العامة والأخلاقية إزاء تطبيق بعض جوانب التكنولوجيا الأحيائية، ولذلك من المهم للغاية التوعية العامة بالسلامة البيولوجية ووضع الأنظمة والقوانين اللازمة لها.

١٠ - ونتفق على تحديد شبكة من المؤسسات والأفراد الذين أحرزوا تقدما كبيرا في مجال التكنولوجيا الأحيائية، ولا سيما في التكنولوجيا الأحيائية في مجالات الطب والزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والبحار والبيئة.

١١ - ونؤكد أهمية إنشاء مركز شامل لتبادل البيانات والمعلومات عن المياه فيما بين البلدان النامية.

١٢ - ونشجع اعتماد اتفاقيات دولية تعالج مسائل التعاون على تقاسم المياه العابرة للحدود وتسوية ما يثور بشأنها من نزاعات.

١٣ - وندعو منظومة الأمم المتحدة إلى أداء دور مهم في تبادل البحوث العلمية والتكنولوجية في مجال الموارد المائية.

١٤ - ونقر بما أحرزته بعض البلدان النامية من تقدم وإنجازات هائلة في المجالات الحيوية المتمثلة في إدارة المياه، وإمدادات المياه، والصرف الصحي، وكذلك في مجال السدود والري والطاقة الكهرمائية وتدابير الحد من مخاطر تغير المناخ. ونشدد على ضرورة التعلم من بعضنا بعضا وتبادل أفضل الممارسات والخبرات فيما بين بلدان الجنوب.

١٥ - ونرحب بالتجارب الناجحة التي تحققت من خلال آليات التعاون فيما بين بلدان الجنوب في بعض بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونشدد على ضرورة تكرار هذه المنجزات والإنجازات في بلدان نامية أخرى.

١٦ - ونشجع البلدان الأعضاء على التعاون على تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين بلدان الجنوب بهدف الإسهام في تبادل المعارف والابتكارات ونقل التكنولوجيا لأغراض تحسين سبل الاستفادة من المياه المأمونة والصرف الصحي.

١٧ - ونشدد على أهمية منظومة الأمم المتحدة ودورها الداعم، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية والمؤسسات المالية، في تعزيز التعاون على تبادل الدراية العلمية والتكنولوجية في مجال إيجاد مصادر المياه، وكفاءة إدارة المياه والحفاظ عليها واستخدامها على نحو مستدام في البلدان النامية. ونعرب عن تقديرنا للدور الذي يضطلع به الشركاء المتعاونون الآخرون ونشدد على ضرورة زيادة قدرات هذه المؤسسات على تعزيز دورها في تحسين سبل الحصول على المياه المأمونة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية في البلدان النامية.

١٨ - ونؤكد أن المياه عنصر حيوي في دعم بقاء الموائل والأنواع وأن وجود الإنسان يتوقف على إمدادات المياه المأمونة والموثوق بها. وفي هذا الصدد، نشدد على الأهمية الأساسية للموارد المائية والصرف الصحي في إحراز التقدم في جميع جوانب التنمية في بلدان الجنوب، ونعيد تأكيد أن تحسين وتشجيع إيجاد سبل ميسورة للاستفادة من المياه والصرف الصحي سيؤدي إلى إحراز تقدم هائل في القضاء على الفقر، وسيعزز كفاءة إدارة المياه والحفاظ عليها واستخدامها على نحو مستدام في البلدان النامية، بما في ذلك إنجاز ما يلي:

- اعتماد سياسية قائمة على الاعتماد على النفس من أجل تمويل المشاريع المتعلقة بالمياه وبذل الجهود الرامية إلى الحصول على التمويل اللازم لهذه المشاريع عن طريق وكالات الإقراض والأسواق الرأسمالية والمنح

- أثبت تشييد السدود في البلدان النامية كفاءته في الحد من آثار الجفاف والفيضانات. ولذلك، يُشدد على التوصية ببناء القدرات وتوفير الدعم المالي تحقيقا لذلك الغرض
- تنمية وتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية لتحقيق الفعالية في إدارة المياه، وتقديم الخدمات، وتوفير المساعدة التقنية، من خلال الخبرات، إلى البلدان الأعضاء التي في حاجة إليها
- تطوير الري، ونقل التكنولوجيات المنخفضة التكلفة من أجل توفير إمدادات المياه المأمونة ومعالجتها، وفقا لاحتياجات البلدان
- تسريع وتيرة تقديم المساعدة التقنية والمالية المقدمة إلى البلدان الأعضاء في مجال إعداد خطط متكاملة تمتلك زمامها السلطات الوطنية لأغراض إدارة الموارد المائية والكفاءة في استخدام المياه، وفقا لاحتياجات تلك البلدان
- تعزيز التعاون فيما بين الدول الشاطئية، مع مراعاة مصالح كل منها، وذلك عن طريق الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف
- دعم زيادة فعالية إدارة الطلب على المياه والموارد المائية على صعيد جميع القطاعات، ولا سيما في قطاع الزارعة، لأغراض كفالة الأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وسبل العيش، والأمن، والقضاء على الفقر
- تبادل الخبرات فيما يتعلق بتطبيق الحوكمة الرشيدة، والتشريعات المتعلقة بالموارد المائية، والإصلاحات المؤسسية، والشفافية، وأخلاقيات استخدام المياه
- إنشاء آلية، داخل الصندوق الاستئماني للعلوم والتكنولوجيا، للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال المياه
- استحداث جائزة تمنحها مجموعة الـ ٧٧ عن الإنجازات في مجال المياه
- تبادل الخبرات فيما بين بلدان الجنوب بشأن المبادرات الجنسانية في مجال إدارة المياه
- تبادل الخبرات والمعارف فيما بين بلدان الجنوب بشأن الإصلاحات المؤسسية والقانونية، ومواءمة السياسات والأطر التنظيمية، واللامركزية، وحقوق المياه
- تشجيع الشراكات دون الإقليمية والإقليمية والدولية فيما بين بلدان الجنوب بما يشمل المجتمع المدني، وفئات المجتمع المحلي، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية
- تعزيز آليات الحوار بشأن المياه والصرف الصحي ضمن إطار عمل الأمم المتحدة، من أجل تشجيع البلدان المتقدمة النمو على معالجة شواغل البلدان النامية من خلال

الوفاء بمتطلبات الأهداف الإنمائية للألفية، مثل نقل التكنولوجيا والمسائل الأخرى ذات الصلة

- الترويج لاستدامة المياه الجوفية في مناطق العالم النامي باستخدام التكنولوجيات الجديدة للتغذية الاصطناعية
- تشكل إزالة الملوحة خيارا استراتيجيا لدى العديد من البلدان النامية، ولا بد من تركيز البحوث على هذا المجال لتقليل تكاليفها، وتمكين البلدان الأعضاء من توسيع نطاق استخدام هذه التكنولوجيا
- الدعوة إلى إنفاذ القوانين الدولية كي لا تُستهدف مرافق المياه وبنيتها الأساسية خلال الحروب والنزاعات

١٩ - ونشدد على أهمية الأمن الغذائي، وكذلك المساحات المروية التي ينبغي زيادتها في البلدان النامية، بما يشمل تسريع وتيرة سبل الري الحالية وتحديثها عن طريق تبادل الخبرات والمعارف فيما بين بلدان الجنوب على أساس خفض التكاليف، والاقتصاد في استعمال المياه، وزيادة غلة المحاصيل، والمعارف المتعلقة بتكثيف المياه السطحية والمياه الجوفية، وتنويع مصادرها، والاستخدام المشترك لها.

٢٠ - ونتفق على الاجتماع سنويا، حسب الاقتضاء، بهدف تبادل الآراء بشأن تعزيز مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب الرامية إلى تحسين مساعيها في مجال المياه فيما يتصل بالبيئة، وسبل العيش، والقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، نرحب بالعرض السخي الذي تقدمت به جمهورية إيران الإسلامية والمتمثل في استضافة المنتدى الوزاري المقبل المعني بالمياه. ونحيل نتائج هذا المنتدى إلى المنتدى العالمي الخامس المعني بالمياه الذي سيعقد في الفترة من ١٥ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٩ في إسطنبول بتركيا، وندعو المشاركين إلى مراعاة استنتاجات وتوصيات هذا المنتدى الوزاري التابع لمجموعة الـ ٧٧.

٢١ - ونعرب عن خالص تقديرنا لسلطنة عمان على حفاوة استقبالها وكرم ضيافتها لجميع المشاركين. كما نعرب عن تقديرنا للإنجازات التي حققتها سلطنة عمان في مجال تنمية الموارد المائية وإدارتها.